الاخرى بل كل جهة يختص بمتعلقها ولا يصلح لغيره وعلى هذا كما لا يقال للراس من الفعل المختص
بايجاد زيد انه مركب منه ومن ايجاد عمرو لان كلا من زيد وعمرو غير الآخر وما يختص بزيد
من الراس من الفعل لا يصلح لعمرو ولا يصلح له ولا يتركب منه فلا يقال للجعلين انه
جعل مركب لان كل واحد غير الاخر ومجعوله غير مجعول الآخر فهما جعلان بسيطان والتغا[ير]
بين زيد وعمرو والموجب للعلم القطعي بتغاير جعليهما وعدم التركيب بينهما هو بعينه التغاير
بين الطين والخزف وبين الوجود والماهية وبين الكسر والانكسار وبين جميع الامور
الاعتبارية المتغايرة بعضها مع بعض سواء كان التغاير باعتبار نفس الامر
الخارجي ام الذهني اذ لا يعقل ان يكون شيئان متغايران بجهة من جهات التغاير على اي
نحو كان صادرين بجعل واحد بل بجعلين مختلفين كل واحد يختص بجهة غير جهة الاخر
لتحقق التغاير بين المجعولين وهذا دليل انه كما قرره محله فتكون جعلات بسيطات ابدا
الا ان بعضها واحد قبل الاجزاء في المجعولات المركبة وح لا يكون جعل البسيط ابدا اذ لا يوجد
مجعول بسيط كما ذكرنا سابقا ورويناه عن الرضا من قوله ان الله لم يخلق شيئا فردا قائما
بذاته دون غيره للذي اراد من الدلالة عليه فهو تعالى كل تقدير لا يستقيم تقسيم الجعل
الى بسيط ومركب بل يقال ان الجعل والفعل واحد كما قال تعالى وما امرنا الا واحدة
والمجعول المركب صدر بجعلات متعددة لا بجعل مركب اذ لا يعقل التركيب في الجعل
وما توهموا في حدوث شبهة في الاعتبار بجعل واحد كجعل الوجود والماهية متوهم
باطل وياتي بيانه ان شاء الله تعالى قلت لان التركيب انما يتحقق في شيء ضم اليه مساو
له او مخالف او مباين ويكون ذلك المركب شيئا واحدا اي يصدر عنه فعل واحد في موضوع
واحد وليس ثم مماثل غير ذاته او صفته والشيء لا يتركب من ذاته وصفته في شيء والحال اقول
هذا معلوم لان الشيء اذا انضم اليه مساو كتراب وتراب مثلا فان المجموع منهما مركب منهما
او مخالف كالماء والتراب فان الطين مركب منهما او مباين كالوجود والماهية فان زيدا

مركب

مركب منهما فاما التراب والتراب والماء والتراب الطين المركب منهما فهي عندهم ظاهرة فان لكل واحد من الجزئين جعلا
على حدة والمجموع جعل واحد على حدة ولا خلاف في هذا لانه ظاهر واما الوجود والماهية ففيه
الخلاف والاختلاف انما نشأ من خفائهما في نفسهما فلذا وقع الاختلاف فيه فقيل انه هو المجعول
خاصة واما الماهية فليست مجعولة بل هي صورة علمية او ليست شيئا اصلا او انها مجعولة
بجعل الوجود يعني ان الجعل للوجود لا للماهية وانما الجعل بتبعية جعله او انها بنفسها
لا بجعل جاعل الى غير ذلك من خرافات الاقوال ولا شك في تعدد الجعل في المساوي والمخالف
والمغاير وح يلزم وحدة الجعل وبساطته واما في المباين كما مثلنا به فنقول ان كانت الماهية
شيئا فهي مجعولة بجعل خاص بها لا يصلح للوجود واما انها مجعولة فلانها غير الله عز وجل وكل
ما هو غير الله فهو مخلوق لله سبحانه واما انها بجعل خاص لا يصلح للوجود فلانها ضده
والمجعول صفة جعله وتاكيده تاثيره وح يجب ان يكون جعل الوجود مغايرا لجعل الماهية
كما انه مغاير للماهية وح يتعدد الجعل وليس هذه صفة التركيب لان كل جزء من المجتمع من
الجعلات يتعلق بجزء مختص به من المجعولات المركب لو كان ان يكون كل جزء من اجزائه مؤثرا
في كل جزء من اجزاء مجعوله المركب والامر ليس كذلك وان اريد الاعم منه ومن كون كل جزء
منه مختص بجزء من مجعوله لا يصلح لغيره لم يوجد الجعل البسيط كما ذكرنا سابقا وان لم تكن
الماهية شيئا فليس جعل الوجود ح مركبا بل هو جعل بسيط تعلق بمجعول بسيط وقوله وليس
ثم مماثل غير ذاته وصفته الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا قلتم ان الماهية مجعولة
بجعل هو صفة جعل الوجود فيكون جعل الوجود مركبا اذ لا ينفك عنه والجواب ان الشيء
لا يتركب من ذاته وصفته الفعلية لان المراد بالصفة هنا الفعلية وذلك كالقيام فان
زيدا لم يكن مركبا من ذاته وقيامه واذا تركب شيء من قيامه فانما تركب من صفة فعله واثر
فعله وهما صفتان معا كالقائم فانه مركب من صفة الحركة الايجادية للقيام وهي اسمها
ومن اثرها اعني القيام والمدعى هو ان جعل الوجود مركب من نفس الجعل ومن صفته اعني

[illegible] احتمال [illegible] واما قلنا هذا وصفه الجعل لان الجعل بسيط اذ مقتضى الجعل [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)